المقدمة

الحمد لله الذي أوضح طريق الهدى، وبين معالم الدين، ورفع شأن العلم، وأعلى درجة المستنبطين، ووفقهم للسداد واتباع سبل المرشدين، والصلاة والسلام على رسوله الذي رسم منهاج الحق وبينه لجميع المؤمنين، وعلى آله وأصحابه الهداة المهتدين وبعد:

فإن علم أصول الفقه من أشرف العلوم وأنفعها؛ لأنه العلم الذي به تعرف الأدلة، والمصادر التي يقوم عليها التشريع الإسلامي، ويعرف به طرق استنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية على صعوبة مداركها، ودقة مسالكها؛ ولأنه العلم الذي يضع القواعد والضوابط منعاً للفوضى والاختلال في كيفية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها الجزئية، ولأنه العلم الذي يجمع بين المنقول والمعقول، ولا يكمل معرفة الدين إلا به.

إذن: فالحاجة إلى معرفة علم أصول الفقه حاجة ضرورية ولا غنى عنه لطالب العلم الشرعي، ولذلك كان موضع عناية العلماء قديما؛ حيث تركوا لنا تراثا عظيما يعتبر كنوزا نافعة وبحورا زاخرة، ملأت المكتبات الإسلامية والعلمية من هذا التراث المبارك(١).

ولما شعرت بأهمية هذا العلم، ومكانته الرفيعة وارتباطه – بالإضافة إلى الوحيين – بعلوم أخرى هي من الشريعة، أردت الخوض في غماره، والغوص في أعماقه، باحثة عن لؤلؤه ومرجانه، فوفقني جل وعلا بعد إتمام مرحلة البكالوريوس بجامعة أم القرى في تخصص الشريعة لمواصلة طلب العلم الشرعي في تخصص أصول الفقه، فالتحقت لدراسته بمرحلة الماجستير في الجامعة المذكورة.

ولما حان وقت اختيار موضوع البحث؛ لإتمام هذه المرحلة أخذت أبحث عن موضوع له علاقة بهذا العلم، يشبع رغبتي، وينفع أمتي، وبعد استخارة الله عز وجل، واستشارة بعض العلماء من أهل التخصص، وبعد النظر في توصيات بعض الرسائل الجامعية والتي كان يدور أغلبها حول إبراز الجانب التطبيقي لعلم أصول الفقه، وبعد البحث الحثيث عن موضوع،

(١) أخذت بداية المقدمة من مقدمة الشيخ فخر الدين سيد محمد قانت التي كتبها في تحقيقه لكتاب "الكافي شرح البزدوي" للسغناقي (١/٧).

أخبرني الشيخ الدكتور/ فيصل بن داود المعلم – حفظه الله ورعاه – أن هناك مشروعاً بحثياً لطلاب أصول الفقه في القواعد الأصولية عند الحنفية والتطبيقات الفقهية عليها، ففرحت لذلك وأبديت له رغبتي في المشاركة في هذا المشروع، واخترت مبحثي "الكتاب والنسخ".

أهمية البحث، وسبب اختياره:

١) إن المذهب الحنفي هو أول مذهب نشأ وتحددت له معالم أصولية من بين مذاهب أهل السنة والجماعة.

٢) خصائص طريقة الحنفية في الأصول باعتبارها إحدى المدرستين المهمتين من المدارس المتقدمة في التصنيف في علم أصول الفقه.

٣) ميزة العلماء الحنفيين الأصوليين حيث إنهم – إضافة إلى ما سبق – عملوا على تأليف كتب جامعة بين طريقتي الحنفية والمتكلمين.

٤) بيان القواعد الأصولية المؤثرة عند الحنفية المتعلقة بمباحث "الكتاب، والنسخ".

٥) إبراز أهمية القواعد الأصولية في استنباط الأحكام.

٦) ربط الفروع بالأصول من خلال التطبيق على تلك القواعد، وكما هو معلوم بأن أصول الحنفية أكثر صلة بالفقه من أصول المتكلمين، لكثرة الفروع تأصيلاً وتمثيلاً.

ولاختيار هذا الموضوع عدة أسباب:

أولاً: أنا نشأت في بيئة ينتشر فيها المذهب الحنفي، فإذا رجعت إلى بلدي سيسألُني الناس عن مسائل مرتبطة بالفقه الحنفي وأصوله، فلا بد لي أن أتعلم وأتمكن في هذا المجال.

ثانياً: أثناء دراستي بمرحلة البكالوريوس تعلمت علم الأصول على طريقة المتكلمين؛ فأردت أن أوسع معرفتي على طريقة الفقهاء كذلك.

ثالثاً: الناس في بلدي في حاجة ماسة إلى من يعلمهم دينهم عامة، وإلى من يميز لهم مسائلهم في الفقه وأصوله خاصة؛ وأنا أريد أن أُكمل هذا الفراغ في المستقبل إن شاء الله تعالى.

رابعاً: وأكثر أصولي الحنفية خرجوا من بلاد ما وراء النهر (من المنطقة التي نشأت فيها) فأردت الاقتداء بهم في كونهم تعلموا هذه العلوم الصعبة؛ وساهموا في تدوينها مع أنهم من غير أهل لغتها، ولم تكن في تلك الأيام مواصلات سريعة، ولا وسائل تقنية حديثة.

خامساً: توجه الدراسات الأصولية في الآونة الأخيرة إلى الجانب التطبيقي، وهو الغاية، والمقصود من هذه الدراسات كما لا يخفى، بحيث قدم هذا التوجه خدمة كبيرة لكثير من المسائل الأصولية، فأردت بهذا الجهد المتواضع ضمه إلى تلك الجهود المثمرة، وذلك بدراسة هذه القواعد الأصولية من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

الدراسات السابقة:

بعد مراسلة الجامعات: مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (كلية الشريعة – المعهد العالي للقضاء)، وجامعة الملك سعود، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وبعد اطلاعي على فهرس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وفهرس مكتبة الملك فهد الوطنية، ورسائل جامعة أم القرى من خلال موقع مكتبة الملك عبد الله، تبين لي أن هذا الموضوع لم يبحث في رسالة مستقلة – والله أعلم – شاملة للجانب النظري والتطبيقي، جامعة وحاصرة للقواعد الأصولية عند الحنفية وتحديدا في مباحث الكتاب والنسخ محققة فيها المذهب، وموضحة ثمارها في الفروع الفقهية من خلال تخريج الفروع على الأصول.

وإن كانت هنالك بعض المؤلفات التي تطرقت لبعض مسائل "الكتاب؛ والنسخ" بشكل مباشر وغير مباشر، إلا أنها لم تكن معتنية بالمذهب الحنفي بشكل خاص ولم تستوعب جميع القواعد الأصولية بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تكملة لمشروع أقره القسم ولم يتبق فيه إلا هذين المبحثين.

ومن الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع:

أولا: المؤلفات التي عنيت بتخريج الفروع على الأصول قديماً:

- تخريج الفروع على الأصول، للإمام الزنجاني، المتوفى سنة (٦٥٦هـ).
- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني الشريف المالكي، المتوفى سنة (٧٧١هـ).
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لجمال الدين الإسنوي، المتوفى سنة (٧٧٢هـ).
- القواعد والفوائد الأصولية لأبي الحسن علي البعلي الحنبلي المشهور بابن اللحام، المتوفى سنة (٨٠٣هـ).
- الوصول إلى قواعد الأصول، لمحمد بن عبد الله الخطيب التمرتاشي، المتوفى سنة (١٠٠٤هـ)، ويعتبر أول كتاب عند الأحناف في تخريج الفروع على الأصول[1]، وفيه ذكر بعضا من القواعد في الكتاب والنسخ.

ثانياً: المؤلفات الحديثة والرسائل العلمية التي عنيت بتخريج الفروع على الأصول:

١- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء للدكتور: مصطفى الخن، وهو عبارة عن رسالة دكتوراه في أصول الفقه من جامعة الأزهر، فكما أسلفت بأن الباحث لم يذكر في ثنايا بحثه حينما تطرق إلى مبحث الكتاب إلا عدداً يسيراً جداً.

٢- تخريج الفروع على الأصول، للدكتور: عثمان بن محمد الأخضر شوشان.

٣- تخريج الفروع على الأصول، للدكتور: جبريل المهدي، وهي عبارة عن دراسة تحليلية مؤصلة.

٤- القواعد الأصولية المتفق عليها بين المذاهب الأربعة في الكتاب والسنة والاجماع والأدلة المختلف فيها جمعاً ودراسة وتطبيقاً، للباحث سعيد بن ناصر بن أحمد آل سارح، وهي رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه بجامعة أم

(١) انظر: مقدمة هذا الكتاب (ص٦).

القرى، وهذه الرسالة كتبت على المذاهب الأربعة؛ وأما رسالتي فتبحث في مذهب واحد(المذهب الحنفي).

٥- القواعد الأصولية في كتاب فتح القدير لابن الهمام الحنفي، للباحث كمال أوقاسين، وهذه الرسالة العلمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الجمهورية الجزائرية بجامعة الجزائر في كلية العلوم الإسلامية. وهذه الرسالة كتبت على القواعد الأصولية لإمام معين، وكذلك لم يذكر كل القواعد في "الكتاب؛ والنسخ"، وأما بحثي لا يكون على كتاب معين.

٦- القواعد الأصولية وتطبيقاتها عند الإمام الكاساني من خلال كتابه بدائع الصنائع جمعا ودراسة، للباحث: أحمد بن سعيد العواجي، وهي عبارة عن رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، لكنها جاءت على أصول إمام معين فقط، وأما بحثي هذا فالمقصود منه استيعاب جميع القواعد الأصولية عند الأحناف المتعلقة بمبحثي "الكتاب؛ والنسخ" بحيث أحقق المذهب فيها ومن ثم دراستها والتطبيق عليها.

ثالثاً: المؤلفات المتعلقة ببحثي فيما وقفت عليه:

١- نسخ الكتاب والسنة بالكتاب والسنة، وهذه الرسالة العلمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه بجامعة الملك عبد العزيز شطر مكة للباحثة: الدكتورة فاطمة صديق عمر نجوم.

٢- النسخ عند الأصوليين للدكتور علي جمعة وهو دراسة نظرية بدون تطبيق بخلاف بحثي فهو دراسة نظرية تطبيقية بالإضافة إلى أن بحثي يشمل أيضا مباحث الكتاب.

٣- مبحث النسخ في علم أصول الفقه وفي علم الناسخ والمنسوخ (دراسة تحليلية مقارنة) للدكتور محمد بن سليمان العريني، الأستاذ المساعد بقسم أصول الفقه في كلية الشريعة في الرياض، وواضح من عنوان الدراسة أنها تحليلية وليست تطبيقية.

وأما بحثي فهو عبارة عن دراسة القواعد الأصولية في مذهب معين، تحت عنوان: القواعد الأصولية عند الحنفية في مبحثي الكتاب والنسخ، جمعا ودراسة نظرية تطبيقية.

خطة البحث:

وقد قسمت هذا البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس علمية على النحو الآتي:

- **المقدمة:** وتشتمل على الأمور التالية:
  - أهمية الموضوع وسبب اختياره.
  - الدراسات السابقة.
  - خطة البحث.
  - منهج البحث.
- **التمهيد: في أصول الفقه في المذهب الحنفي، ومنهجهم في التأليف،**

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمذهب الحنفي وأهم المؤلفات الأصولية فيه، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام أبي حنيفة، ويتضمن حياته الشخصية والعلمية.

المطلب الثاني: نشأة المذهب الحنفي وأشهر العلماء الأصوليين في المذهب الحنفي.

المطلب الثالث: أهم المؤلَفات الأصولية في المذهب الحنفي.

المبحث الثاني: في ذكر أصول المذهب الحنفي، ومنهجهم في التأليف، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في تعريف أصول الفقه عند الحنفية.

المطلب الثاني: أصول المذهب الحنفي.

المطلب الثالث: منهج الحنفية في التأليف الأصولي.

- **وأما الفصلان فهما:**

الفصل الأول: الدراسة النظرية (بيان مفردات عنوان البحث):

وتشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالقواعد الأصولية، ونشأتها وأهميتها.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للقواعد الأصولية.

المطلب الثاني: نشأة القواعد الأصولية.

المطلب الثالث: الفرق بين القواعد الأصولية والقواعد الفقهية.

المطلب الرابع: أهمية دراسة القواعد الأصولية.

المبحث الثاني: في الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الكتاب في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف الكتاب عند الأصوليين.

المبحث الثالث: في النسخ، وفيه عشرة مطالب:

المطلب الأول: تعريف النسخ في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف النسخ عند الأصوليين.

المطلب الثالث: أركان النسخ.

المطلب الرابع: أقسام الناسخ.

المطلب الخامس: أقسام المنسوخ.

المطلب السادس: شروط النسخ.

المطلب السابع: حكم النسخ.

المطلب الثامن: الحكمة من النسخ

المطلب التاسع: الفرق بين النسخ والتخصيص.

المطلب العاشر: كيفية معرفة الناسخ والمنسوخ.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية:

وتشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: القواعد المتعلقة بالكتاب، وفيه مطالب:

المطلب الأول: القرآن اسم للنظم والمعنى معا.

المطلب الثاني: القراءة المتواترة حجة.

المطلب الثالث: القراءة الشاذة حجة.

المطلب الرابع: القرآن يشتمل على المجاز.

المبحث الثاني: القواعد المتعلقة بالنسخ، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: جواز النسخ في الشريعة الإسلامية.

وفيه ثلاثة قواعد:

القاعدة الأولى: النسخ في الشريعة جائز عقلاً، وواقع سمعاً.

القاعدة الثانية: يجوز النسخ في الأحكام الشرعية دون الأحكام العقلية.

القاعدة الثالثة: يجوز النسخ من صاحب الشرع، ولا يجوز من العباد.

المطلب الثاني: القواعد المتعلقة بأقسام الناسخ

وفيه ستة قواعد:

القاعدة الاولى: نسخ القرآن بالقرآن جائز.

القاعدة الثانية: يجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة والمشهورة.

القاعدة الثالثة: يجوز نسخ السنة المتواترة بالسنة المتواترة.

القاعدة الرابعة: يجوز نسخ السنة الآحاد بالسنة الآحاد.

القاعدة الخامسة: يجوز نسخ السنة الآحاد بالسنة المتواترة.

القاعدة السادسة: يجوز نسخ السنة بالقرآن الكريم.

المطلب الثالث: القواعد المتعلقة بأقسام المنسوخ

وفيه أربع قواعد:

القاعدة الاولى: يجوز نسخ التلاوة دون الحكم.

القاعدة الثانية: يجوز نسخ الحكم دون التلاوة.

القاعدة الثالثة: يجوز نسخ الحكم والتلاوة معا.

القاعدة الرابعة: الزيادة على النص نسخ.

المطلب الرابع: القواعد المتعلقة بجواز النسخ إلى غير بدل وإلى بدل:

وفيه أربعة قواعد:

القاعدة الاولى: يجوز نسخ الحكم إلى غير بدل.

القاعدة الثانية: يجوز نسخ الحكم بحكم مثله.

القاعدة الثالثة: يجوز نسخ الحكم بحكم أخف منه.

القاعدة الرابعة: يجوز نسخ الحكم ببدل أثقل منه.

المطلب الخامس: القواعد المتعلقة بالنواسخ غير جائزة:

وفيه قاعدتان:

القاعدة الاولى: الإجماع لا يكون ناسخاً ولا منسوخاً.

القاعدة الثانية: القياس لا يكون ناسخاً ولا منسوخاً.

المطلب السادس: القواعد المتفرقة المتعلقة في النسخ:

وفيه ثلاثة قواعد:

القاعدة الاولى: لا يكون النسخ في حق من لم يعلمه.

القاعدة الثانية: لا نسخ لحكم شرعي في القرآن أو السنة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.

القاعدة الثالثة: إذا نُسخ حكم أصل القياس، نُسخ حكم الفرع تبعاً له.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

ومن ثم الفهارس، وتشمل على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأعلام.
- فهرس البلدان.
- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

منهجي في البحث:

سرت في هذا البحث وفق المنهج العلمي الآتي:

- استفرغت جهدي في جمع القواعد الأصولية المتعلقة بمبحثي "الكتاب، والنسخ" من كتب الأحناف الأصولية، واستقصيت – فيما أحسب – جميع القواعد الأصولية المؤثرة منها والتي تبنى عليها ثمرة فقهية في هذين المبحثين.
- ترتيب المباحث على حسب القواعد الأصولية، ثم أفرع المسائل الفقهية عليها.
- أذكر القاعدة الأصولية موثقة، مع ذكر الخلاف بين علماء المذهب الحنفي – إن وجد – بدون إيراد أدلتهم ومناقشتها، والاكتفاء بقدر المستطاع بشرحها على ما ورد في كتب المذهب.
- أوثق النقول من المصادر المعتمدة.
- أجمع التطبيقات الفقهية من أشهر كتب الأحناف، وأكتفي فيها بمثالين أو ثلاثة أمثلة.

- أبحث القاعدة الأصولية على النحو التالي:

أ/ معنى القاعدة.

ب/ حجيتها في المذهب.

ج/ أدلة حجيتها.

د/ التطبيقات الفقهية.

- عزو الآيات القرآنية إلى مكانها في المصحف.
- قمت بتخريج الأحاديث التي ذكرت في ثنايا البحث وعزوتها إلى كتب الصحاح المعروفة، كالبخاري ومسلم أو السنن الأربعة، وغيرها من كتب الأسانيد، وما كان في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بتخريج الحديث منهما، وما كان في غيرهما ذكرت حكم علماء الحديث عليه صحةً أو ضعفاً.
- وضعت هامشا لتوثيق المصادر والمراجع مرقماً بالجزء ورقم الصفحة، وذلك بجعل هوامش مستقلة لكل صفحة.
- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث، ومنهجي في الترجمة أني أذكر اسمه، ولقبه، وبعضا من مصنفاته، وسنة وفاته، فإن لم أجد أيا من ذلك أذكر ذلك في موضعه.
- قمت بالعناية بتفسير الكلمات الغريبة، وبيان معناها من كتب اللغة المعروفة، وكذلك ما ورد في غريب القرآن، أو الأثر النبوي، أو الألفاظ الاصطلاحية إن وجدت.
- ترجمت البلدان الواردة في البحث، وأعرضت صفحاً عن ترجمة المدن المعروفة، كمكة وبغداد والقاهرة والسمرقند...الخ؛ لشهرتها بين العامة فضلاً عن الباحثين.
- وقمت بكتابة الخاتمة، وبها نتائج البحث وتوصياته، وملخصٌ لأهم ما ورد في الرسالة.
- ذكرت الفهارس العلمية في نهاية البحث، وهي كالتالي:

- فهارس الآيات القرآنية وهي مرتبة على حسب سور القرآن الكريم.
- فهارس الأحاديث النبوية، والآثار وهي مرتبة على حروف الهجاء.

- فهارس الأعلام.
- فهرس البلدان.
- فهارس المصادر، وترتيبها على حسب الحروف الأبجدية.
- فهرس الموضوعات.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين...